



الهيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority

المحتوى المحلي في قطاع المياه



استدامة وابتكار

2025م

(1446هـ - 1447هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وضعت نصب عيني منذ أن تشرفت
بتولي مقاليد الحكم السعي نحو
التنمية الشاملة من منطلق ثوابتنا
الشرعية، وتوظيف إمكانات بلادنا
وطاقتها، والاستفادة من موقع بلادنا
وما تتميز به من ثروات وميزات، لتحقيق
مستقبل أفضل للوطن وأبنائه.

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله ورعاه



اليوم حجم الإنفاق على بضائع و سلع وأنشطة وغيرها خارج المملكة يصل إلى 230 مليار دولار أمريكي، وهدفنا وفقاً لرؤية السعودية 2030 أن يكون 50% من هذا الإنفاق داخل المملكة. والمرحلة الأولى بأن نجعل توفير احتياجات الحكومة السعودية من خلال شركات التصنيع السعودية.

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله ورعاه

100 عام... قصة قطاع بدأ من تلبية الحاجة إلى المياه العذبة وصولاً إلى الريادة العالمية في صناعتها

تقدم الهيئة السعودية للمياه في هذا التقرير فصولاً متتابعة من مسيرة وطنية امتدت لأكثر من مئة عام، بدأت بأولى قطرات تحلية المياه في بدايات القرن الماضي، وصولاً إلى ريادة المملكة اليوم كأكبر منتج للمياه في العالم.

وخلال هذه المسيرة، يبرز جانب جوهري يتمثل في تنمية المحتوى المحلي وتوطين الصناعة في المملكة فمُنذ إطلاق رؤية السعودية 2030 وُضع قطاع المياه في قلبها ليقود رحلة اكتفاء ذاتي للأمن المائي واستدامة الموارد، تُبنى بسواعد وطنية، وتقنيات محلية، وصناعات متقدمة تُصمم وتنتج داخل البلاد، حيث شهدت هذه المسيرة محطات تحولية غيرت ملامح قطاع المياه في المملكة، بجهود دؤوبة وإنجازات فارقة تقودها منظومة متكاملة أسهمت في بناء القدرات والكفاءات الوطنية، وتطوير ودعم الصناعات الوطنية، ونقل المعرفة، وتحفيز الابتكار، واستقطاب فرص استثمارية محلية، واضعةً نصب عينيها الريادة في الاستدامة والابتكار وتحقيق الأمن المائي محلياً وعالياً بما يعزز تنمية الاقتصاد الوطني.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تشهد المملكة في ظل رؤية السعودية 2030 تحولاً استراتيجياً في قطاع المياه، بوصفه أحد الركائز الحيوية لتحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة. وانطلاقاً من دعم القيادة الرشيدة، عمل قطاع المياه على تطوير سياساته ومشروعاته بما يضمن كفاءة الإمداد ورفع جاهزية البنية التحتية، ويسهم في تحقيق تطلعات المملكة نحو قطاع متكامل ومستدام.

وفقاً لذلك، تبنى القطاع المحتوى المحلي خياراً استراتيجياً يعزز تنويع الاقتصاد الوطني ونموّه، من خلال رفع مساهمته في الناتج المحلي، حيث يُتوقع أن تسهم فرص التوطين في قطاع المياه في تحقيق أثر اقتصادي يتجاوز 6 مليارات ريال بحلول عام 2033م، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الواردات، وتعظيم كفاءة الإنفاق الحكومي. وقد فُعل هذا التوجه من خلال مبادرات ومشروعات ساهمت في توطيد الصناعات المرتبطة بالمياه، وتمكين الشركات المحلية، وتحفيز الابتكار، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة، بإنفاق سنوي قيمته 300 مليار ريال مخصص لدعم الابتكار والتقنيات المتقدمة.

وأتُمرت هذه الجهود في رفع نسب التوطين في سلاسل الإمداد، وتعزيز الشراكات المحلية، وخلق فرص صناعية ووظيفية مستدامة؛ ما يعكس تناغم الرؤية الوطنية مع الواقع التشغيلي للقطاع، ويؤكد الدور الريادي للمملكة عالمياً في صناعة المياه. كما انعكست الجهود على تعزيز أداء الوزارة، حيث تمكنت من الوصول إلى 99.82% في تقرير الأداء السنوي لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، إضافةً إلى تحقيق 100% في مؤشر الالتزام بلائحة تفضيل المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية، وهو تأكيد على التزام القطاع بتطبيق السياسات الوطنية وقيادة التحول.

وفي الختام، نُشيد بجهود الجهات العاملة وتكاملها مع شركائنا من القطاعين العام والخاص، وكفاءة كوادرنا الوطنية في تحقيق مستهدفات التوطين والمحتوى المحلي. ونؤكد التزامنا بمواصلة تطوير القطاع، وتمكين الكفاءات، وتعزيز الأمن المائي والاستدامة، بما يدعم تطلعات القيادة ويُرسّخ مكانة المملكة كمركز عالمي لصناعة تحلية المياه.

معالي المهندس
عبدالرحمن بن عبدالحسن الفضلي
وزير البيئة والمياه والزراعة
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس

انطلاقاً من دورها الاستراتيجي، تواصل الهيئة السعودية للمياه قيادة التحول المؤسسي في قطاع المياه، مرتكزةً على رؤية وطنية تسعى إلى رفع كفاءة التشغيل، وتحقيق الاستدامة، وتعزيز المحتوى المحلي. وفي هذا الإطار، حققت الهيئة منجزات فارقة تمثلت في أرقام بارزة، حيث وفرت إيرادات بنحو 690 مليون ريال، وخفضت في التكاليف بنسبة 14%، وتوفيراً في استهلاك الطاقة بنسبة 4%.

وقد عملت الهيئة بالتكامل مع شركائها في قطاع المياه على تهيئة بيئة تنظيمية محفزة لتوطين الصناعة المحلية من خلال تطوير السياسات، وتفعيل آليات التفضيل، وتمكين الفرص الاستثمارية مما يساهم في رفع نسب التوطين في المشاريع، وتطبيق معايير المحتوى المحلي في العقود وإطلاق مبادرات لرفع القدرة وتوطين التقنيات في مجالات حيوية، مثل: الأغشية، والتحليلة، والضخ، والأنظمة الذكية، وانطلاقاً من ذلك، استطاعت الهيئة تقليص فترات التوريد بأكثر من 50%؛ دعماً للنمو الاقتصادي وتمكيناً للمنشآت الوطنية، ورفعت نسبة مشاركة المقاولين والموردين السعوديين في المشروعات عالية القيمة إلى 85%.

كما قادت الهيئة جهود تطوير منظومة التصنيف الصناعي في القطاع، وأدرجت منتجات المياه ضمن القائمة الإلزامية للمحتوى المحلي، إلى جانب تبني سياسات تساهم في توطين سلاسل الإمداد في مشاريع التشغيل والنقل والتوزيع؛ مما مكّن مئات المصانع الوطنية، وساهم في تنمية الخبرات والمعارف، ورفع جاهزية المملكة كمركز صناعي في تقنيات المياه. وفي جانب تمكين الكفاءات الوطنية، حققت الهيئة نسبة 100% في توظيف الوظائف القيادية، ونسبة 100% في توظيف قسم المشتريات والخدمات المشتركة وسلاسل الإمداد، ونسبة 100% في توظيف إجمالي القوى العاملة.

وتؤمن الهيئة بأن مواصلة بناء هذه الإنجازات من خلال تنمية القدرات الوطنية، وتكامل السياسات التنظيمية مع ركائز المحتوى المحلي، وتعزيز الابتكار والإنتاجية، يعد ركيزةً في ترسيخ استدامة الأمن المائي وازدهار الاقتصاد الوطني.

وختاماً، تتقدم الهيئة بخالص الشكر والتقدير لكافة منسوبيها وشركائها في القطاعين العام والخاص على ما بذلوه من جهود فاعلة ومساهمة مستمرة في دعم وتمكين المحتوى المحلي وتوطين الصناعة، كما تؤكد التزامها بمواصلة العمل بكفاءة لتحقيق المستهدفات الوطنية وبناء مستقبل مستدام للمملكة.

معالي المهندس
عبدالله بن إبراهيم العبدالكريم
رئيس الهيئة السعودية للمياه

كلمة الرئيس التنفيذي

المحتوى المحلي هو ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومن هذا المنطلق تواصل هيئة المحتوى المحلي والشريات الحكومية جهودها لبناء منظومة متكاملة وتعظيم القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، والاستفادة من القوة الشرائية الحكومية، من خلال صياغة وتطوير السياسات والأدوات التنظيمية، بهدف توجيه الإنفاق نحو عناصر المحتوى المحلي من الكوادر والمنتجات والخدمات الوطنية.

وأسهمت جهود الهيئة إلى تمكين قطاع المياه من خلال الاعتماد على القدرات الوطنية عبر التعاون الوثيق مع الهيئة السعودية للمياه، والرخصين لهم في قطاع المياه، مما ساند في توطين ورفع نسب المحتوى المحلي في المشاريع الكبرى لقطاع المياه، كأغشية التناضح العكسي، وموانع الترسيب، ومواد الغسيل الكيميائي، لتسهم في تعزيز استدامة سلاسل الإمداد المحلية وخلق فرص نوعية. وعملت الهيئة السعودية للمياه على تمكين الصناعات المرتبطة بقطاع المياه، إلى جانب تضمين متطلبات المحتوى المحلي في المنافسات عالية القيمة بقيمة تقدر بـ 27 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2025م، بالإضافة إلى إطلاق عدة مبادرات وبرامج التي من شأنها تعزيز المحتوى المحلي، حيث نفذ قرابة 680 برنامج تدريبي، بمشاركة أكثر من 9 آلاف من الكفاءات السعودية في قطاع المياه.

وتعد هيئة السعودية للمياه من الجهات المتميزة ضمن مسار التميز للجهات الأعلى إنفاقاً في جائزة المحتوى المحلي، إذ فازت بالجائزة خلال الثلاث نسخ الماضية، حيث تمثل الجائزة إحدى المبادرات الاستراتيجية للهيئة، بهدف تنمية المحتوى المحلي وتحفيز الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي والأفراد للامتثال في تطبيق سياسات وأدوات المحتوى المحلي، والتوعية بأهمية المحتوى المحلي ضمن الاقتصاد الوطني، ختاماً ستستمر الهيئة على تحقيق تكامل الجهود الوطنية في تطبيق سياسات المحتوى المحلي، وتوطين الصناعات، لتواصل تمكين هذا المسار بتطوير للمكنات والسياسات التي ترسخ استدامة الأثر الاقتصادي، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني عالمياً.

سعادة الأستاذ

عبدالرحمن بن عبدالله السماري

الرئيس التنفيذي لهيئة المحتوى المحلي

والشريات الحكومية



المحتويات

مقدمة

18

قطاع المياه في المملكة... 100 عام من النمو

- بداية الرحلة

20

خطوة وطنية تشكّل ملامح جديدة للمستقبل

- المحتوى المحلي في القطاع: نقطة تحول مفصلية لتمكين القطاع
- مراحل تعزيز المحتوى المحلي في القطاع: بؤادر النمو والتقدم بجهود وقدرات محلية

24

فصل جديد يعزز نمو القطاع

- رحلة تحول في توطين صناعة تحلية المياه بقيادة طموحة
- برامج ومبادرات تعزز نمو المحتوى المحلي وتوطين الصناعة

28

«منظومة المياه» جهود متكاملة تجسّد رؤية وطنية ثابتة

- وزارة البيئة والمياه والزراعة
- الهيئة السعودية للمياه
- تحلية المياه - المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة سابقاً
- شركة نقل المياه (ويتكو)
- شركة المياه الوطنية
- المؤسسة العامة للري
- الشركة السعودية لشراكات المياه
- الأكاديمية السعودية للمياه
- معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة (وتيرا)

■

الخاتمة

- الخاتمة
- جهود متواصلة ترسم ملامح الغد لمستقبل أكثر استدامة

■

32

56

حوكمة المحتوى المحلي والتوطين في قطاع المياه

مقدمة

يُعد المحتوى المحلي وتوطين الصناعة من أبرز المكنات الاقتصادية لرؤية السعودية 2030، وقد تبنّى قطاع المياه هذا التوجه منذ مراحله الأولى؛ ما أسهم في تحقيق نسب قياسية في المحتوى المحلي، وتأسيس شركات صناعية محلية ودولية مستدامة، تطوير القدرات البشرية، وتسجيل براءات اختراع محلية، وتنظيم مؤتمرات ومعارض دولية لتعزيز الابتكار، ونقل المعرفة.

يُعدّ قطاع المياه أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن المائي واستدامة الموارد في المملكة العربية السعودية، من خلال منظومة متكاملة تشمل مراحل الإنتاج والنقل والتوزيع والمعالجة وإعادة الاستخدام، وذلك ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للمياه ووفق أعلى المعايير التقنية والبيئية.

وقد تبنّى القطاع نهج المحتوى المحلي وتوطين صناعة المياه تماشيًا مع رؤية السعودية 2030، مما أسهم في رفع نسب المحتوى المحلي إلى مستويات قياسية، وتأسيس شركات صناعية مستدامة، وتطوير الكوادر الوطنية، وتنظيم فعاليات دولية تُعزّز الابتكار ونقل المعرفة وحوكمة التكلفة. ويسهم ذلك في بناء منظومة مائية وطنية قائمة على الكفاءة والاستدامة، تُعزّز الاكتفاء الذاتي وتدعم مستهدفات التنمية الاقتصادية للمملكة.

الوزارة



وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture

رفع التقارير والإنجازات في تنمية
المحتوى المحلي والتوطين



وضع التشريعات الخاصة بقطاع المياه

الهيئة الوطنية للمحتوى المحلي

مناقشة أفضل الممارسات، وتقديم تقرير عن
أداء قطاع المياه والجهات التابعة



هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية

تقديم الموافقات والتوجيهات الاستراتيجية
بشأن السياسات واعتماد نسبة المحتوى المحلي
في قطاع المياه



الهيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority

تؤدي الهيئة دور
استراتيجيًا في تطوير و
تنمية المحتوى المحلي في
قطاع المياه بالتعاون مع
الجهات ذات العلاقة

الالتزام باللوائح و السياسات
للمحتوى المحلي



وضع اللوائح و السياسات و المستهدفات لقطاع المياه،
وتنفيذ الدور الاشرافي و دعم تنمية المحتوى المحلي

الجهات التشغيلية على مستوى سلسلة القيمة



المؤسسة العامة للمياه
Saudi Water Organization
المؤسسة العامة للمياه



شركة المياه الوطنية
National Water Company



شركة نقل المياه
WATER TRANSMISSION CO.



الشركة السعودية لشركات المياه
Saudi Water Partnership Company



تحتية المياه

بداية الرحلة

قطاع المياه في المملكة... 100 عام من النمو

التحدي والحاجة

وسط بيئة صحراوية، واجهت المملكة منذ نشأتها تحدياً كبيراً تمثل في تأمين المياه العذبة. إذ كانت المياه الجوفية محدودة وتتطلب جهوداً مضيئة وإمكانات عالية في عمليات التنقيب والضخ. ومع تزايد أعداد السكان وتوسع المدن، خصوصاً في الحجاز والمناطق الساحلية، برزت الحاجة الملحة لإيجاد حلول مستدامة تساهم في سد هذه الفجوة وتعزيز الأمن المائي في البلاد. وكانت خدمة الحجاج والمعتمرين على رأس الأولويات، حيث كانت المياه العذبة حينها بالكاد تكفي سكان جدة. وفي ظل هذه الظروف، بدأ التفكير في بدائل جديدة وتقنيات مبتكرة، ما مهد لرحلة مفصلية في تاريخ المملكة في صناعة تحلية المياه، لتتحول الحاجة إلى فرصة، ويبدأ فصل جديد في مسيرة الأمن المائي في المملكة.

الكنداسة... أول خطوة لمواجهة التحديات البيئية في تأمين المياه العذبة

استجابةً للتحديات، بدأت المملكة رحلتها في البحث عن حلول مبتكرة لتأمين المياه. وكانت اللحظة الفاصلة في عام 1907م، عندما أعيد تشغيل أول آلة تحلية أنتشلت من حطام سفينة قبالة سواحل جدة، وعُرفت باسم «الكنداسة». تعمل بالفحم الحجري لتكثيف وتقطير مياه البحر، لتصبح بذلك أول وحدة تحلية تُستخدم على اليابسة. شكّلت هذه الخطوة انطلاقة تقنية مهمة، إذ كانت تقنيات التحلية آنذاك محصورة في السفن العسكرية وسفن الشحن، لتفتح الكنداسة باباً جديداً لتوفير المياه العذبة في المملكة.

من قلب التحديات خطوات استراتيجية لبناء مستقبل المياه

في هذا السار حققت المملكة جهود نوعية رسمت محطات مهمة بمسيرتها في تحلية المياه والتي انطلقت من معاناة الحجاج والمعتمرين من شح المياه العذبة عند وصولهم إلى جدة، وعلى إثرها وُضعت اللبنة الأولى لقطاع المياه استراتيجياً.

رحلة قطاع المياه على مدى أكثر من مئة عام



خطوة وطنية تشكّل ملامح جديدة لمستقبل قطاع المياه

المحتوى المحلي في قطاع المياه

بدأت رحلة المحتوى المحلي في قطاع المياه بالملكة منذ مراحل مبكرة، حيث شرعت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في توطین الصناعة من خلال تصنيع قطع غيار محلية، وتأهيل الكوادر الوطنية عبر مراكز الأبحاث والمعاهد التدريبية، وتطوير سلاسل الإمداد.

وعلى الرغم من محدودية الجهود المؤسسية قبل 2015، فقد أسهمت تلك الجهود في بناء قاعدة صلبة انطلقت منها إستراتيجية وطنية شاملة تتوافق مع رؤية السعودية 2030، التي جعلت من المحتوى المحلي وتوطين التقنيات أولوية في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع المياه، وفي هذا الإطار لتحويله إلى عنصر اقتصادي يعزز التنمية البيئية المستدامة، ويسهم في دعم الصناعة الوطنية، وتوطين التقنية، ومخرجات الابتكار، والبحث، رغم تحديات تقنيات المياه للتقدمة وارتفاع متطلباتها التشغيلية.

تحديات كشفت الحاجة إلى التطوير... من الفجوات إلى الحلول: تعزيز المحتوى المحلي في قطاع المياه

اعتماد القطاع على أنظمة وتقنيات معقدة

فجوة في المعرفة المحلية، خاصة في تصنيع المضخات والصمامات الدقيقة وتشغيل الأنظمة الذكية

التقنيات المتقدمة
ومحدودية الخبرات
والمعرفة المحلية



وكأحد الخطوات الرائدة لتعزيز المعرفة المحلية، أطلقت أول المبادرات البحثية بالتعاون مع الجامعات والمراكز المحلية في عام 2007؛ بهدف تطوير حلول معالجة مبتكرة وتحلية محلية. وفي عام 2008م، تم إنشاء المركز السعودي للأبحاث والتطوير في تحلية المياه، كمبادرة إقليمية بقيادة الملكة لتمكن الكفاءات الوطنية وربط البحث العلمي بالاحتياجات التشغيلية للقطاع.

عدم وصول المصانع المحلية إلى الجاهزية الكافية لإنتاج المكونات الأساسية

الحاجة لفترة زمنية لبناء القدرات وتأهيل خطوط الإنتاج وفق المواصفات العالمية

قلة الإمكانيات
التصنيعية والهندسية
في بعض التقنيات



من هذا المنطلق، بدأت خطوات تمكين القدرات الوطنية في عام 1982م بتأسيس مركز التدريب في الجبيل وجدة كأول جهة متخصصة لتأهيل الكوادر السعودية لتشغيل وصيانة محطات التحلية.

وفي عام 2010م، أطلقت أنظمة تشغيل ذكية مطورة محلياً تم ربطها بمحطات التحلية من خلال كوادر وطنية، ما عزز الكفاءة وقلل الاعتماد على الأنظمة الأجنبية.

وخلال عام 2020م، أسست شركة نقل المياه (ويكتو)، وهي شركة متخصصة لإدارة وتشغيل أنظمة النقل، بهدف رفع كفاءة سلسلة الإمداد وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.

الحاجة إلى تدريب وتأهيل طويل الأمد

غياب البرامج التدريبية المكثفة في البداية

**توطين الوظائف
الفنية والتشغيلية**



من هنا، انطلقت مبادرة لتوطين تصنيع قطع الغيار في عام 1996م، بالتعاون مع مصانع محلية، وإنشاء شعبة التصنيع لتحقيق الاكتفاء الذاتي الجزئي وتعزيز الشراكات المحلية.

في عام 2000م، ومع توسع مشروعات التحلية، امتد التعاون مع القطاع الصناعي المحلي لتصنيع أنظمة تحكم وأجزاء ميكانيكية خاصة بمحطات التحلية، مما دعم استدامة التشغيل وزاد من جاهزية المصانع الوطنية.

وخلال الفترة من 2020م إلى 2025م، تمت مواصلة سياسات وزارة البيئة والمياه والزراعة والهيئة السعودية للمياه مع التوجه الوطني لتعزيز التوطين والاستدامة.

عدم توازن العرض والطلب في الصناعات الوطنية



وجود صناعات وطنية؛ لكن طاقتها الإنتاجية لم تواكب الطلب المرتفع والمتزايد
الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات المشروعات الكبرى

انطلاقاً من ذلك، بدأت خطوات رفع جودة عمليات التصنيع المحلي في عام 2004م، حيث طبقت أنظمة إدارة الجودة، مما رفع مستوى الاعتمادية وفتح المجال أمام تصدير بعض المكونات للصناعة للأسواق الخارجية.

وفي عام 2012م، بدأ تطبيق سياسات تفضيل الموردين المحليين في التعاقدات، ما حفّز الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في سلاسل التوريد للمشروعات الكبرى.

شرع قطاع المياه بدعم المحتوى المحلي وتوطين الصناعات والخدمات المرتبطة بالقطاع في عام 2015م، انطلاقاً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ثم بدأ توطين الصناعة وتنمية المحتوى المحلي كمحور رئيسي للرؤية في عام 2017م، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات وخلق فرص استثمارية وصناعية ووظيفية.

وفي عام 2018م، أطلقت الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030، والتي تضمنت وضع خارطة طريق شاملة لإدارة الموارد المائية بكفاءة واستدامة، مع التركيز على تنويع المصادر وتحسين جودة الإمداد.



فصل جديد يعزز نمو قطاع المياه في المملكة

“رحلة تحول

في توطين صناعة تحلية المياه بقيادة طموحة

حققت صناعة تحلية المياه في المملكة تحولاً جذرياً، إذ أصبح المحتوى المحلي أحد أعمدة التنمية الاقتصادية ضمن رؤية السعودية 2030 وقد أسهم ذلك في الإرتقاء بمصادر فاعلة، بما له من أثر في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، ولكونه محركاً للتنمية الاقتصادية، وأداةً لتوطين الصناعات.

2017م

انطلاق التحول مع رؤية السعودية 2030

تبلور ملامح استراتيجية توطين قطاع المياه مع إطلاق رؤية السعودية 2030؛ حيث أدرج المحتوى المحلي ضمن مستهدفات برامج التحول الوطني.

إسناد مهمة إدراج شروط التوطن في المشاريع الكبرى لوزارة البيئة والمياه والزراعة.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030، لوضع إطار شامل لتحقيق الأمن المائي وتعزيز الاستدامة.

مبادرة المؤسسة العامة لتحلية المياه بإنشاء الإدارة العامة للمحتوى المحلي، كجهة معنية بمتابعة تطبيق تشريعات ولوائح هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.





في هذه المرحلة، أطلقت برامج التخصيص ضمن رؤية السعودية 2030 لتعزيز دور القطاع الخاص ومشاركة الكفاءات الوطنية، متضمنةً بنود توطين ملزمة وصلت إلى 40%. بالإضافة إلى تأسيس مركز الابتكار السعودي لتقنيات المياه وحاضنات لدعم البحث والابتكار وتعزيز الصناعة المحلية.



أطلقت دراسة جدوى لتوطين صناعة أغشية التناضح العكسي، واستُكمِلت في عام 2022م، والتي أسفرت عن طرح أول مشروع استثماري بالشراكة مع شركة «توراي» اليابانية، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية وشركة «أبونيان»، لإنشاء أكبر مصنع لإنتاج الأغشية في الشرق الأوسط، والثاني عالمياً خارج اليابان، وبدأ تشغيله والإنتاج فيه في 2025م. وسيسهم المشروع بعائد اقتصادي يبلغ 1.14 مليار، كما يمثل هذا المشروع أول انطلاقة لفرص توطين الصناعة، وأبرزها 12 فرصة رئيسية:

أغشية التناضح العكسي (RO Membrane)	موانع الترسيب (Antiscalants)	الفلاتر الخرطوشية (Cartridge Filters)
المحركات الكهربائية (Electric Motors)	الضواغط الهوائية (Air Compressors)	كلوريت الصوديوم (Sodium Chlorite)
المضخات (Pumps)	صمامات بأحجام كبيرة (Valves 40+ inch)	الفلاتر الرملية مزدوجة الطبقات (Dual Media Filter DMF)
أوعية ضغط مخصصة لأغشية التناضح العكسي Pressure Vessels (for RO Membranes)	مواد تنظيف أغشية التناضح العكسي (Cleaner for RO Membranes)	أجهزة استرجاع الطاقة (Energy Recovery Devices - ERDs)



صدر قرار مجلس الوزراء رقم (918) بتاريخ 2024/5/7م بتحويل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى «الهيئة السعودية للمياه»؛ لتتولى دوراً محورياً في تنظيم القطاع وتطويره. ووفقاً لترتيباتها التنظيمية، أُسند للهيئة العمل على توطين الصناعة والخدمات المتصلة بأنشطة المياه، ورفع نسبة المحتوى المحلي فيها، بجانب تطوير وتوحيد المعايير الفنية والهندسية والتحقق من موافقتها مع معايير المحتوى المحلي ومعايير الاستدامة. كما شهدت هذه المرحلة اعتماد نسب إلزامية للمحتوى المحلي تصل إلى 50% في مشروعات التخصيص والتحلية.

منظومة المياه

جهود متكاملة تُجسّد رؤية وطنية ثاقبة

برامج نوعية بإسهامات بنّاءة:

برنامج التحول للمياه

أحد مبادرات برنامج التحول الوطني تحت مظلة رؤية السعودية 2030.

برنامج سحابة

- 40 شركة ناشئة مستهدفة في قطاع المياه بمجالات الابتكار والتقنيات المتقدمة خلال عامين.
- أكثر من 300 مليار ريال سعودي حجم الإنفاق السنوي.

نسب بارزة لجهود متواصلة:

100%

نسبة التزام الوزارة في مؤشر الالتزام بلائحة تفضيل المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية.

99.89%

نسبة تقييم الوزارة في تقرير الأداء السنوي لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.



وزارة البيئة والمياه والزراعة

يمتلك قطاع المياه في وزارة البيئة والمياه والزراعة جذورًا عميقة تعكس مسيرة من التطور في إدارة الموارد المائية وتخطيطها على مستوى وطني. وقد شهد القطاع تحولاً جوهرياً عام 2003م مع تأسيس وزارة المياه التي أسند إليها الإشراف والتنظيم الشامل للقطاع. ومع إعادة هيكلة المنظومة عام 2016م، أصبح قطاع المياه جزءاً محورياً ضمن تكامل الوزارة، مما عزز توحيد الجهود ورفع كفاءة الحوكمة. وأسهم هذا التطور في ترسيخ نهج مستدام لإدارة المياه يشمل الإنتاج والنقل والتوزيع والعالجة وإعادة الاستخدام. واليوم يقود القطاع مساراً تحولياً يركز على الكفاءة والاستدامة لضمان أمن مائي موثوق. واضعاً بذلك أسساً استراتيجياً يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

التميز في المحتوى المحلي

تبنت الوزارة نهجاً ريادياً في تعزيز المحتوى المحلي، محققة المركز الثاني في جائزة التميز في المحتوى المحلي لعام 2022م عن فئة الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً بين 130 جهة.

مؤشرات الأداء والالتزام

في عام 2024م، حصلت الوزارة المركز الأول في تقرير هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، مسجلة أعلى تقييم بنسبة تتجاوز 99%، مع تحقيق التزام كامل بنسبة 100% بلائحة تفضيل المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية.

الهيئة السعودية للمياه

أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (918) بتاريخ 1445/10/28 بالموافقة على تحويل «المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة» إلى «الهيئة السعودية للمياه»، لتصبح الذراع التنظيمي لأنشطة خدمات المياه التي تعيد تشكيل ملامح القطاع وتوحيد جهوده.

جهود التوطين والمحتوى المحلي:

تزامناً مع إطلاق رؤية السعودية 2030، تأسست الإدارة العامة للمحتوى المحلي بالمؤسسة العامة لتحلية المياه عام 2018م، لتقود جهود التوطين وبناء سلاسل إمداد وطنية.

وكانت من أوائل الجهات التي طبقت أسلوب التعاقد لتوطين صناعة أغشية التناضح العكسي، وأسست ثاني أكبر مركز عالمي للأبحاث والتدريب في هذا المجال.

أثر المبادرات الاقتصادية والتشغيلية:

حققت جهود التوطين إيرادات بنحو **690 مليون ريال**، وخفضت التكاليف بنسبة **14%**، ووفرت الطاقة بنسبة **4%**، وعملت على تقليص فترات التوريد **بأكثر من 50%**، دعماً للنمو الاقتصادي وتمكين المنشآت الوطنية.

الابتكار في قطاع المياه:

عززت الهيئة هذا التوجه بإطلاق استراتيجية متكاملة لتعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعة، وتنفيذ نماذج تشغيلية داعمة، وتطوير إطار حوكمة لتطبيق سياسات المحتوى المحلي.

وفي هذا الإطار، نظمت الهيئة النسخة الثالثة من مؤتمر الابتكار في قطاع المياه، بمشاركة **56 دولة و480 خبيراً و140 جامعة ومركزاً بحثياً**، وتم خلاله إطلاق النسخة الثانية من جائزة الابتكار العالمية لتحلة المياه، بما يعكس التزام الهيئة بتحفيز الابتكار وتسريع التقدم التقني في القطاع.

الإنجازات الاستراتيجية منذ إنشاء الهيئة

التمكين الاستراتيجي

تعزيز دور الهيئة كجهة تنظيمية والمسؤوليات خلال الإشراف على القطاع، وذلك باعتماد مصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات بالتوازي مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، وتحقيق الأثر التالي:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح بما يتماشى مع التحول في الهيكل التنظيمي للهيئة السعودية للمياه.
- تسهيل تنفيذ العمليات واتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية من خلال تحسين الإجراءات وتعزيز التكامل بين القطاع.

التنمية الاقتصادية

- تطوير أكثر من 17 مبادرة لتحسين أداء المحتوى المحلي على مستوى قطاع المياه.
- تحقيق أثر اقتصادي على المحتوى المحلي الإجمالي يصل لأكثر من 6 مليارات ريال سعودي، وأكثر من 4000 وظيفة خلال 3 سنوات، من خلال توطين صناعات ومحتوى ومشاريع استراتيجية في قطاع المياه.
- بناء قائمة موردين تضم أكثر من 30 مصنعاً محلياً لتطوير القدرات التصنيعية في القطاع.

التكامل والتعاون

- نقل المعرفة في المحتوى المحلي والتوطين بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، ووزارة الاستثمار، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والشروعات الكبرى، وذلك من خلال إقامة ورش عمل متخصصة لبناء القدرات ونقل المعرفة.
- تنفيذ 10 برامج نقل معرفة لبناء القدرات وتشغيل الكفاءات الوطنية بكفاءة عالية، وتمكين الخبرة على سبيل المثال في قطاعات الطاقة، المياه، الكيماويات، ودور الموردين المحليين.

المحتوى المحلي والتوطين

رحلة الهيئة السعودية للمياه منذ صدور القرار 918.

أبرز إنجازات المحتوى المحلي والتوطين في التوجه الاستراتيجي

مايو 2024

صدور قرار مجلس الوزراء رقم 918، والقاضي بالموافقة على تحويل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الى هيئة باسم الهيئة السعودية للمياه.

سبتمبر - أكتوبر 2024

تفعيل استراتيجية المحتوى المحلي والتوطين على مستوى القطاع.

أكتوبر 2024

إطلاق ورش عمل بمشاركة منظومة المياه، وإشراك مجموعة واسعة من الجهات الحكومية، والتكامل مع 7 جهات بالقطاع.

ديسمبر 2024 - مارس 2025

العمل مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية وصندوق التنمية الصناعي على مشاركة الفرص بقطاع المياه لتعزيز القدرة التنافسية للمملكة على المستوى الإقليمي والعالي.

يناير 2025

تحليل شامل لأداء المحتوى المحلي والتوطين على مستوى قطاع المياه، مع تحديد الفجوات الرئيسية وفرص التحسين الاستراتيجي لتعزيز الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة.

يناير 2025

التطوير المستمر للنموذج التشغيلي و الامتمة من خلال تعزيز(الهيكل التنظيمي، والسياسات، والعمليات، ومؤشرات الأداء الرئيسية) بهدف رفع كفاءة الأداء التشغيلية للمحتوى المحلي و التوطين على مستوى القطاع.

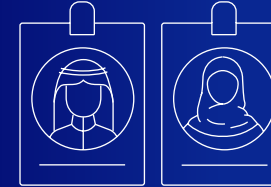
فبراير 2025

اعتماد النموذج التشغيلي وإطار حوكمة قطاع المياه من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

نسب بارزة لجهود متواصلة:

100%

نسبة توطين الوظائف القيادية.



99+%

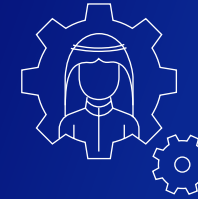
نسبة التوطين من إجمالي القوى العاملة.

100%

نسبة توطين قسم المشتريات والخدمات المشتركة وسلاسل الإمداد.

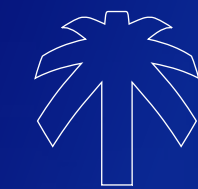
85+%

نسبة مشاركة المقاولين والوردين السعوديين في المشروعات عالية القيمة.



64+%

من المشروعات تضمنت منتجات وطنية.



99.4%

نسبة تقييم الهيئة في جائزة المحتوى المحلي على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً من بين 130 جهة منافسة



تنفيذ

مقارنات معيارية لأكثر من 6 سياسات، و28 عملية، وأكثر من 50 نموذجاً رقمياً لتعزيز الفاعلية.

تطوير

الإطار الاستراتيجي للمحتوى المحلي والتوطين وتصميم نموذج حوكمة متكامل للقطاع.

تنفيذ

10 برامج نقل معرفة وورش عمل متخصصة لبناء القدرات ورفع الكفاءة التشغيلية لقطاع المياه.

تصميم

إطار متكامل لتقييم قدرات المقاولين والصنعيين في قطاع المياه مع مراعاة 12 معياراً للأداء.

تحديد

22 فرصة توطين، وإعداد 9 دراسات جدوى، وطرح عدد 6 فرص بالشراكة مع وزارة الصناعة والموارد البشرية، مع تطوير برامج دعم وحوافز لبادرات التوطين في قطاع المياه.

مواءمة

اللائح التنظيمية مع جهات قطاع المياه، وتنفيذ أكثر من 20 ورشة عمل مع القطاع.

إعداد

الأدوار التنظيمية الذي يضم 17 دواءً، وأكثر من 170 صلاحيات ومسؤوليات لضمان التكامل والكفاءة التشغيلية.

تقييم

أداء المحتوى المحلي والتوطين لأكثر من 6 جهات، مع تحديد 10 مجالات للتحسين والتطوير.

تنفيذ

7 ورش عمل لنقل المعرفة لعدة جهات حكومية لتعزيز التكامل في تنفيذ مبادرات المحتوى المحلي والتوطين.

تحلية المياه

تحلية المياه

تأسست المؤسسة العامة لتحلية المياه عام 1974م، بعد صدور مرسوم ملكي بإنشاء المؤسسة كجهة حكومية مستقلة تُعنى بتحلية مياه البحر ونقلها إلى مختلف مناطق المملكة.

بداية مشاريع ومنظومات وضعت الأساس لصناعة التحلية عالمياً

- إنشاء منظومات إنتاج على السواحل الشرقية والغربية:
- أحادية الغرض لإنتاج المياه.
- ثنائية الغرض لإنتاج الماء والكهرباء.

إنجازات الإنتاج

- على مدى نحو 50 عاماً، أنشأت المؤسسة 33 منظومة إنتاج.
- إنتاج أكثر من 2 مليار متر مكعب من المياه العذبة في عام 2023م.
- طاقة يومية تصل إلى 7.5 مليون متر مكعب.
- أبرز المنظومات: الجبيل، رأس الخير، الشعيبية.

استثمار مياه الرجيع المحلي

- اتفاقيات بالشراكة مع القطاع الخاص في قطاع التعدين.
- المتوقع مساهمة بـ 1.5 مليار ريال سنوياً في الناتج المحلي بحلول 2030م.
- نجاح فريق المشروع بتقديم ابتكارات تقنية:
- تصميم وتنفيذ نظام مأخذ مياه متنقل.
- تنفيذ محطات متنقلة بتقنية التناضح العكسي بطاقة إنتاجية بين 2,000 إلى 10,000 متر مكعب يومياً.
- تصاميم محلية مطابقة لأعلى المواصفات العالمية.
- نظام استرداد الطاقة ومضخة الضغط العالي، بتحقيق رقم قياسي عالمي لاستهلاك الطاقة يقل عن 2.2 كيلو واط/ساعة.
- تحقيق منظومة إنتاج الشعيبية (الرحلة الخامسة) رقمي قياسي عالمي آخر.
- الأكثر كفاءة عالمياً بين مشاريع التحلية بتقنية التناضح العكسي.
- معدل استهلاك الطاقة: 1.7 كيلو واط/ساعة لكل متر مكعب.

تعزيز الأثر المحلي

- خفض التكاليف التشغيلية وتعزيز سلاسل الإمداد الوطنية.

إنجازات رائدة

- 2023م فوز المؤسسة بالجائزة، وتحقيق المركز الأول على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً.
- 2024م فوز المؤسسة بالجائزة، محققةً المركز الأول للعام الثاني على التوالي على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً.

نسب بارزة لجهود متواصلة

98%

نسبة الكوادر الوطنية.



الشركة السعودية لشراكات المياه
Saudi Water Partnership Company



الشركة السعودية لشراكات المياه

في عام 2002 م، صدر قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (23/5) بتأسيس شركة الماء والكهرباء ذات مسؤولية محدودة مناصفةً بين المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والشركة السعودية للكهرباء لتقوم بشراء المياه والكهرباء من مشروعات القطاع الخاص وإعادة بيعها للجهات المعنية، ما مكّن القطاع من التوسع دون أعباء تشغيلية مباشرة على الدولة.

التحول الاستراتيجي:

تحولت إلى الشركة السعودية لشراكات المياه وتم توسيع نطاق عمل الشركة - بصفتها مشترباً رئيساً للمياه حيث تملكها وزارة المالية بالكامل (100%)

أثر المحتوى المحلي:

بلغت مساهمة مشروعات الشركة في المحتوى المحلي أكثر من 1.19 مليار ريال، ووقّعت أكثر من 390 عقداً مع المصانع والشركات الوطنية، من خلال 12 اتفاقية تجاوزت قيمتها 9 مليارات ريال.

التوطين التشغيلي:

دعمت الشركة التوطين التشغيلي بوجود أكثر من 514 موظفاً سعودياً في تشغيل المحطات، ومشاركة ما يزيد على 700 موظف في تنفيذ المشروعات، مما يعزز الكفاءات الوطنية واستدامة التشغيل المحلي.

نسب بارزة لجهود متواصلة

85% - 100%

نسبة السعوديين في إدارة وتشغيل المحطات.



برامج ومبادرات نوعية

“شراكة”

برنامج تدريبي غير منتهٍ بالتوظيف، يهدف لتأهيل حديثي التخرج في عدد من التخصصات، ويشمل مكافأة شهرية واستشارات مهنية. وفي عام 2025م أطلقت نسخته السادسة. تضمن متطلبات التوطين في العقود: وضع ذلك تطبيق حد أدنى للمحتوى المحلي، ووضع آليات لضمان تحقيق المستهدفات، وتضمين اشتراطات التدريب والتطوير. ورش العمل واللقاءات التعريفية: عقدت الشركة عدة لقاءات وورش عمل مع اللوردين المحليين للتعريف بالفرص الاستثمارية ومشروعات الشركة. توقيع اتفاقية استراتيجية بالتعاون مع مركز الابتكار السعودي لتقنيات المياه لتأسيس حاضنة ابتكارية مشتركة، تهدف إلى تحويل الأفكار إلى مشروعات تطويرية.



شركة نقل المياه
WATER TRANSMISSION CO.

شركة نقل المياه (ويتكو)

تأسست شركة نقل المياه (ويتكو) عام 2019م وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (32)؛ لتحقيق الكفاءة التشغيلية والوثوقية الفنية في نقل المياه، مع رؤية للتميز التشغيلي والتجاري، ودعم النمو المالي المستدام، وتعزيز فاعلية المنظمة بما يتوافق مع استراتيجية المياه الوطنية.

وسجلت الشركة نسبة محتوى محلي بلغت 60.45% خلال عام 2024، محققةً بذلك نمواً قدره 16% مقارنةً بعام 2023 الذي بلغت فيه النسبة 50.96%. ويعكس هذا الإنجاز جهود الشركة المستمرة في تعزيز سلاسل الإمداد المحلية وتوطين الصناعات وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

المشروعات والمحتوى المحلي

الموارد البشرية

رُكّزت الشركة على بناء نموذج اقتصادي يُسهم في تنمية المحتوى المحلي وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. حيث شملت مشروعاتها 10 مشاريع تقدر قيمتها الإجمالية بـ **10 مليار سعودي**، واعتمدت نسب الحد الأدنى للمحتوى المحلي بواقع (40%) من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

98% بلغت نسبة السعودة في مجالات التشغيل والصيانة التي تضم أكثر من 1,500 موظف؛ مما أسهم في رفع القدرات الفنية والهندسية وتعزيز الاستدامة التشغيلية بالاعتماد على كفاءات وطنية مؤهلة.

تمكين القطاع الخاص والموردين

امتدّت جهود الشركة إلى تمكين القطاع الخاص من خلال مبادرات نوعية، مثل جائزة شركاء النجاح والتي تمنح بناءً على الأداء الفني والتقني للموردين ومدى مساهمتهم في تعزيز المحتوى المحلي، كما أطلقت الشركة مبادرة استراتيجية لإعفاء الموردين من رسوم التأهيل عند تقديم شهادة للمحتوى المحلي (خط الأساس)، وذلك بهدف تحفيزهم للحصول على الشهادة ودعم التوجه الوطني لتعزيز المحتوى المحلي. وقد استفاد من الإعفاء 39% من الموردين منذ إطلاق المبادرة والتي تتماشى مع إحدى مبادرات هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية في تحفيز المصانع لإصدار شهادة المحتوى المحلي.

تعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعة
واصلت الشركة تحقيق نسب متقدمة في توطين الصناعة وزيادة المحتوى المحلي في:

مشروعات معالجة مياه الصرف الصحي -
مرحلة التشغيل والصيانة.

على مستوى المنشأة 2024

62.23%



شركة المياه الوطنية

صدر في عام 2008م الأمر الملكي بإنشاء شركة المياه الوطنية لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي وفق أعلى المعايير، مع التركيز على الكفاءات الوطنية، شركات المرافق الحيوية، واستدامة الموارد الطبيعية. وحرصت الشركة على تضمين المحتوى المحلي كعنصر رئيسي في عملياتها، حيث أطلقت عدداً من المبادرات، وكان أبرزها:

بداية مشاريع ومنظومات وضعت الأساس لصناعة التحلية عالمياً

- العمل على **1,363 مشروعاً** خُصص فيها المنتج الوطني، بقيمة إجمالية تجاوزت **80 مليار ريال سعودي** للعقود المصنفة ضمن المحتوى المحلي.
- **84 عقداً** لتفعيل المنتج الوطني.
- **770 عقداً** لدعم المحتوى المحلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **281 عقداً** أدرجت فيها متطلبات المحتوى المحلي.
- تعزيز الشركة منظومتها التنظيمية بمعالجة أكثر من **280 استفساراً** متخصصاً في هذا المجال.

تطوير الأنظمة والبرامج

أيضاً، طورت الشركة برنامجاً خاصاً لتأهيل الموردين وأدرجت متطلبات المحتوى المحلي ضمن نظام تخطيط الموارد (ERP) من خلال تصميم نوافذ وصفحات خاصة للمشتريين والموردين.

إطلاق مبادرات المحتوى المحلي

كما أطلقت الشركة مبادرة «المحتوى المحلي في كل السياسات»، وعملت على تحديث دليل المحتوى المحلي كاملاً ليتوافق مع سياسات صندوق الاستثمارات العامة والضوابط الخاصة بالشركات المملوكة للدولة.

تمكين الكفاءات وترسيخ المفهوم

- وسعيًا نحو ترسيخ هذا المفهوم، نفذت الشركة ورش عمل ودورات تدريبية موجهة للموظفين والمقاولين، كما وفرت حزمًا تحفيزية وخدمات للقطاع الخاص، شملت:
- توفير المعلومات حول فرص الاستثمار.
- ربط المستثمرين بالجهات الممكنة.
- مبادرة إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الضمان المالي.

في عام 2024:

تم إعلان اتفاقية الشراكة الاستراتيجية في منتدى المحتوى المحلي بين هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية مع شركة نقل المياه برعاية معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف اعتماد خطة العمل المشتركة وتحديد مسارات تنمية المحتوى المحلي للعام 2025م مع الاتفاق على المخرجات المستهدفة.

وقعت الشركة عدد من الاتفاقيات مع عدد من الجهات من ضمنها الهيئة السعودية للمهندسين والهيئة السعودية للمقاولين، وذلك بهدف تأهيل المكاتب والشركات الهندسية وتعزيز قدرات المهندسين السعوديين بالإضافة إلى خلق فرص لتوطين الوظائف.

تم اعتماد سياسة المحتوى المحلي الداخلية للشركة.

تم الانتهاء من تضمين ضوابط المحتوى المحلي في أدلة العقود والمشتريات للشركة.

+400 مستفيد:

عبر إقامة 11 ورشة توعوية داخلية وخارجية لرفع الوعي بالمحتوى المحلي وتطوير الموردين المحليين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع تفعيل خطط مشتركة لزيادة نسبة المحتوى المحلي في مشتريات الموردين وذلك دعمًا لأهداف التوطين والتنمية الاقتصادية المستدامة.

توطين الصناعات:

ضمن جهود الشركة لتوطين الصناعات وبناء نموذج اقتصادي يُسهم في تنمية المحتوى المحلي وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتنسيق مع الهيئة السعودية للمياه وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، تم تحديد ست فرص توطين واعدة، ويجري العمل حاليًا بالتنسيق معهم على الانتهاء من طرح كراسات اتفاقيات التوطين.

برنامج تطوير الكفاءات الوطنية عبر برنامج تبادل الخبرات:

في إطار سعي الشركة إلى رفع كفاءة كوادرها الوطنية، تم إطلاق برنامج "تبادل الخبرات" بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث تم تدريب أكثر من 200 موظف من منسوبي الشركة، بإجمالي ساعات تدريبية تجاوزت 820 ساعة، مما يساهم في تعزيز المهارات المهنية وتبادل المعرفة بين الجهات.

مبادرة إدراج فئة أصحاب العمل الحر ضمن نظام تسجيل الموردين:

أطلقت الشركة مبادرة إدراج فئة أصحاب العمل الحر في نظام تسجيل الموردين والتي تهدف إلى توسيع قاعدة التوريد وتعزيز مشاركة الكفاءات الوطنية في مشاريع ومنافسات الشركة، بما يساهم في تحفيز الابتكار وتنوع مصادر التوريد ورفع كفاءة سلاسل الإمداد.

نسب بارزة لجهود متواصلة

%10

نسبة منح أفضلية المنشآت المتوسطة والصغيرة.

%10

نسبة منح أفضلية منتجات المصانع الوطنية على الأجنبية.

برنامج تعزيز

أسهم البرنامج في تنفيذ مبادرات موجّهة لتنمية المحتوى المحلي، ومن أبرزها:

- إعادة بناء هيكل المحتوى المحلي ضمن إدارة سلسلة الإمداد، بما يتناسب مع متطلبات الرحلة. وتنظيم برامج توعوية وورش عمل متخصصة لمنسوبي إدارات المشتريات والمشتريات والمشتريات. تصميم برنامج لتطوير الموردين ورفع جاهزيتهم للدخول في منظومة التوريد الوطنية.
- إطلاق حملات توعوية شاملة لتوضيح مزايا الحصول على شهادة المحتوى المحلي والحوافز المرتبطة بها.
- **15** فرصة استثمارية لتوطين المنتجات المرتبطة بقطاع نقل وتوزيع المياه بالتعاون مع المصنعين المحليين.

حاضنة وابل

أطلقت الحاضنة لدعم الشركات الناشئة وتطوير حلول مبتكرة في توزيع المياه ومعالجة الصرف الصحي، مع التركيز على توطيد التقنيات وتعزيز المحتوى المحلي:

- 14 جلسة تدريبية.
- +55 ساعة إرشادية.

برامج نوعية بإسهامات بناءة

■ +30 ورشة عمل

تدريبية أقيمت لجهات عديدة، استفاد منها أكثر من 950 موظفاً ومركزاً.

100 متدرب

في برنامج التميز في خدمة العملاء.

30 متدريّة

في برنامج تطوير القيادات النسائية.

■ 40 متدریاً

لتطوير القيادات الواعدة.

برنامج إعداد وتنمية الكوادر

في الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

برنامج لكبار التنفيذيين

في قطاع المياه.



المؤسسة العامة للري

أنشئت هيئة الري والصرف بالأحساء عام 1972م؛ لإدارة وتشغيل وصيانة شبكات الري والصرف، ثم تغير مسمى الهيئة إلى «المؤسسة العامة للري» بقرار مجلس الوزراء رقم (542) عام 2017م، حيث تحولت بصفة اعتبارية واستقلال إداري ومالي، لتصبح الجهة المعنية بإدارة نشاط الري في عموم المملكة.

إدارة الموارد المائية

- تطوير البنية التحتية وتحسين جودة المياه.
- توسيع استخدام المياه المجددة وغير التقليدية.
- إدارة مياه السدود واستخدام المياه المعالجة لدعم القطاعات الزراعية والصناعية والحضرية.

التحديث والابتكار

- السعي إلى تحديث أنظمة الري ورفع كفاءة الشبكات من خلال أنظمة ذكية تقلل الفاقد.
- التركيز على البحث والابتكار في تقنيات الري.
- توفير فرص استثمارية للشركات الوطنية.

رؤية تساهم في تعزيز المحتوى المحلي

- دعم المنتجات الوطنية وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية.
- توليد فرص عمل نوعية في مجالات التشغيل والصيانة والتقنيات المائية.
- تنفيذ مشروعات ري متكاملة بقيادة كفاءات سعودية وأدوات محلية الصنع.

نسب بارزة لجهود متواصلة

100%

نسبة الكوادر الوطنية من إجمالي القوى العاملة

25

منافسة حكومية عالية القيمة تتجاوز 5.2 مليار

88%

نسبة مشاركة الموردين والمقاولين السعوديين في المشروعات عالية القيمة

32.51%

نسبة المياه المجددة المعاد استخدامها

574

عدد السدود التي يتم إدارتها وتشغيلها وصيانتها

16,876

عدد المزارع المستفيدة من مياه الري على مستوى المملكة لغاية عام 2024م



معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة (وتيرا)

في عام 1987م، وُضع حجر الأساس لمركز البحث والتطوير قرب منظومات الإنتاج في الجبيل الصناعية، كمبادرة استراتيجية أدركت أهمية الابتكار في صناعة التحلية باعتباره أساساً لاستدامتها قبل تطبيقه في خطوط الإنتاج. ومع توسع أعمال البحث والحاجة للحلول المتقدمة؛ تطور المركز ليصبح معهد ابتكار تقنيات المياه والأبحاث المتقدمة (وتيرا)، الذراع البحثي للهيئة السعودية للمياه، وحلقة وصل بين الاحتياج الصناعي والمخرجات العلمية.

جهود بحثية متواصلة:

وفي عام 2023م، استضاف المعهد 250 باحثاً ضمن مبادرة «مجتمع أبحاث المياه»، كما شهد توقيع 11 اتفاقية بحثية، مما يعكس دوره كمركز عالمي للتعاون البحثي وتبادل المعرفة. ومن أبرز إنجازاته البحثية والتطبيقية:

- تطوير تكنولوجيا تركيز الملوحة المزدوجة لاستخراج مركبات معدنية قيمة من رجيع التحلية، مثل إنتاج كربونات الكالسيوم النقية.
- إجراء بحوث متعددة المراحل لاستخلاص المعادن من المحاليل.
- صناعة محاليل قابلة لإعادة الاستخدام لحفظ أو استرجاع المواد القابلة للعزل.
- تطوير تقنيات حيوية لتوليد الطحالب الدقيقة (Microalgae Production) للاستخدام الصناعي والبيئي.
- 50% نسبة تقليل التكاليف التشغيلية والرأسمالية في عملية ربط التناضح بالطاقة الشمسية في المحطات التجريبية.
- أكثر من 31 براءة اختراع محلية في مجال تقنيات المياه والتحلية.
- أكثر من 280 بحثاً ودراسة محلية في مجالات تحلية المياه وتطوير تقنياتها.

أسهم المعهد في تمكين تقنيات التحلية من خلال بحوث تطبيقية تهدف إلى:

- خفض التكاليف التشغيلية.
- رفع الكفاءة.
- تطوير حلول بيئية مبتكرة.

تعاون وشراكات ممتدة:

امتد دور المعهد ليشمل التعاون المباشر مع محطات التحلية لمعالجة التحديات التشغيلية وتحسين كفاءة المواد، مما أسهم في تحقيق وفورات مالية ملموسة. كما قام باختبار المواد والمعدات وتقييم جودة المياه المنتجة لضمان موثوقيتها. وتحول إلى رافد معرفي عالمي من خلال:

- نشر 339 ورقة علمية.
- تسجيل 74 براءة اختراع.
- الحصول على جوائز محلية ودولية.
- كما عقد المعهد أكثر من 220 اتفاقية بحوث محلية وعالمية، ونفذ ما يزيد على 220 مشروع بحث تطبيقي، مما رسّخ مكانة المملكة في تقنيات التحلية، وعزّز قدرتها على امتلاك المعرفة بدلاً من استيرادها.

أكاديمية المياه

في مطلع عام 1982م، تأسست الأكاديمية السعودية للمياه كمبادرة تدريبية رائدة، استجابة لحاجة قطاع المياه إلى كفاءات وطنية مدربة تسهم في تطوير الأداء ورفع كفاءة التشغيل في منشآت المياه بالجبيل وجدة.

المسيرة والتطور:

على مدى أكثر من 40 عاماً، أصبحت الأكاديمية ركيزة مؤسسية مهمة في قطاع المياه، ورافداً أساسياً لتنمية المحتوى المحلي البشري عبر برامج تدريبية ومناهج مواكبة للتحويلات التقنية والإدارية في صناعة التحلية.

الرؤية والأثر:

تتبنى الأكاديمية رؤية واضحة لتأهيل كوادر وطنية قادرة على القيادة والمنافسة محلياً وعالمياً، وأسهمت مخرجاتها في تشكيل نواة فرق التشغيل والصيانة والإدارة بكبرى المنشآت المائية في المملكة.

التدريب والتأهيل:

- أكثر من 100,000 متدرب.
- ما يزيد على 7,600 برنامج تدريبي.
- تشمل 450 دورة متخصصة و4 دورات مخصصة لتعزيز المحتوى المحلي.
- كوادر وطنية تولت مهام التشغيل والصيانة في منشآت استراتيجية.

برامج نوعية بإسهامات بناءة:

- أكاديمية أجيال: تعد نموذجاً تنموياً يستهدف بناء جيل واعد بمهارات استثنائية، من خلال مناهج متقدمة وبرامج

- حديثة تعزز قدراته منذ الطفولة.
- برنامج المهندسين: يعد مساراً تدريبياً مكثفاً يواكب احتياجات سوق العمل، ويعزز تأهيل الكوادر المهنية المتخصصة.
- برنامج (SWA) للقيادة الشبابية: يشكّل البرنامج منصة لصقل مهارات الشباب وتأهيلهم لأدوار قيادية مستقبلية في قطاع المياه، من خلال تدريب متخصص ونقل للخبرات.
- سفراء الأكاديمية: يعد خريجوها من المتميزين الذين شغلوا مناصب قيادية في قطاع المياه والصناعة.
- التدريب الصيفي: يعد أحد مبادرات الأكاديمية لتأهيل طلاب الجامعات، من خلال إتاحة فرص تدريب عملية وتطبيقية داخل منشآتها.

وفي عام 2024م، تحولت أكاديمية المياه إلى مركز وطني لتأهيل الكفاءات وتطوير الموارد البشرية في القطاع، من خلال توسيع برامجها لتشمل التقنيات الحديثة والتخطيط والتشغيل. كما ركزت على بناء شراكات محلية ودولية أسهمت في نقل المعرفة، ورفع الجاهزية الوطنية، وتعزيز المحتوى المحلي، إلى جانب خلق بيئة تدريبية داعمة للابتكار، تفتح فرصاً للتوظيف والاستثمار في قطاع المياه:

- 992 برنامج تدريبي.
- 16,380 متدرب ومتدربة.
- أكثر من 8 برامج قيادية عالمية.

جوائز وطنية في المحتوى المحلي

جائزة المحتوى المحلي:



2023م

فوز الوزارة بجائزة المحتوى المحلي بتحقيق المركز الثاني على مستوى الجهات الأعلى إنفاقاً.

2024م

فوز الوزارة بجائزة المحتوى المحلي بتحقيق المركز الثالث على مستوى الجهات الأعلى إنفاقاً.

2025م

فوز الوزارة بجائزة المحتوى المحلي بتحقيق المركز الأول على مستوى الجهات الأعلى إنفاقاً، من بين 93 جهة منافسة.



2023م

فوز المؤسسة بالجائزة، وتحقيق المركز الأول على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً.

2024م

فوز المؤسسة بالجائزة، محققة المركز الأول للعام الثاني على التوالي على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً.

2025م

فوز المؤسسة بالجائزة بتحقيق المركز الثالث على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً، من بين 93 جهة منافسة، بنسبة تقييم 99.4%.



2025م

فوز الشركة بالجائزة وتحقيق المركز الثاني في محور الشركات المملوكة للدولة على مسار واحد.

2025م

11 رقماً قياسياً في موسوعة غينيس تشهد لريادة مائة وطنية

أكبر منظومة لتحلية المياه بتقنية التناضح العكسي على أصغر مساحة أرض	أكبر موقع من حيث إجمالي الطاقة الإنتاجية للمياه المحلاة	أكبر سعة تحلية مياه في العالم
مشروع منظومة إنتاج الخبر (المرحلة الثانية)	يوميًا	4,197,500,000 م ³
يوميًا من الطاقة الإنتاجية		إجمالي الإنتاج، مما عكس تصدر المملكة عالمياً في صناعة التحلية
670,852.4 م ³	2,998,000 م ³	أكبر محطة عائمة لتحلية المياه في البحر الأحمر بالشراكة مع "بحري"
أطول شبكة لأنابيب نقل المياه لجميع أنظمة نقل المياه	أكبر شبكة خزانات مياه الشرب	أكبر سعة إجمالية
14,217 كيلومتراً طول البنية التحتية	السعة الإجمالية	يوميًا السعة الإجمالية
8,970,000 م ³	50,000 م ³	أكبر وحدة تحلية بتقنية التبخير متعدد الأثر في الشعبة
أكبر مرفق لتخزين للمياه في منشأة التخزين الاستراتيجي بالعاصمة الرياض	أكبر خزان مياه الشرب في العاصمة الرياض	السعة الإجمالية
4,790,000 م ³	3,000,000 م ³	يوميًا الطاقة الإنتاجية

أقل استهلاك طاقة لمنظومة تحلية مياه تعمل بتقنية التناضح العكسي

مشروع منظومة إنتاج الشعبة (المرحلة الخامسة).

1.7 كيلو واط/ساعة

لكل م³ معدل الاستهلاك

برامج ومبادرات تعزز نمو المحتوى المحلي وتوطين الصناعة

إنجازات محققة في إطار تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030



1 السياسات والأنظمة

- إلزامية تطبيق لائحة تفضيل المحتوى المحلي في كافة العقود والمشتريات الحكومية.
- إدراج المحتوى المحلي ضمن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
- إصدار دليل المحتوى المحلي لتوضيح آليات حساب نسب المحتوى المحلي.
- رصد الأداء في التوطين من خلال أنظمة رقمية.

3 دعم الأبحاث والابتكار المحلي

- مشروعات وطنية لاستخدام الرجيع الملحي في استخلاص المعادن الصناعية.
- شراكات استراتيجية بحثية مع جامعات لتوطين البحث والتطوير.

4 التحول الرقمي كداعم رئيسي للتوطين

- تطوير أنظمة نظام التحكم والمراقبة وتجميع البيانات محلياً.
- أتمتة العقود وتتبع نسب المحتوى المحلي إلكترونياً.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والصيانة التنبؤية.
- إطلاق بوابة المورد الرقمي لتمكين المنافسة المحلية وتقييم الالتزام.

2 توطين الصناعات والتقنيات الحيوية

- توطين صناعة أغشية التناضح العكسي، وتصنيع قطع الغيار والمكونات الرئيسية.
- اتفاقيات مع شركات عالمية لتصنيع أنظمة الفلترة والسحب محلياً.
- إنشاء قاعدة بيانات محلية للموردين المحليين وتأهيلهم ضمن سلاسل التوريد.
- إطلاق منصة للموردين الوطنيين الرقمية لربط المصنعين والموردين المحليين بالفرص.



5 جذب الاستثمارات الصناعية ودعم المحتوى المحلي

- إبرام أكثر من 74 اتفاقية صناعية لنقل التقنية والتصنيع محلياً.
- إدراج فرص التوطين ضمن منصة «استثمر في السعودية».
- تحفيز المستثمرين لتأسيس مصانع محلية، وإطلاق فرص توطين.



6 تطوير الكوادر وبرامج التوطين المتخصصة

- إطلاق مسارات تدريبية تقنية ومهنية بالتعاون مع الكليات التقنية.
- إطلاق مبادرة تطوير قدرات التحلية المستدامة، ومبادرة توسيع الربط والتصميم والتحكم، ومبادرة تأهيل القاولين المحليين.
- إطلاق برامج ومبادرات:
 1. برنامج المحتوى المحلي، وبرنامج دعم الموردين المحليين، وبرنامج نقل وتوطين التقنيات، وبرنامج الابتكار الصناعي المحلي، والمسار السريع لتوطين قطع الغيار، برنامج تقييم المحتوى المحلي.
 2. برامج تمكين المرأة، وبرنامج تطوير القيادات:
 - برنامج تطوير القيادات النسائية (30 متدربة)، وبرنامج التميز في خدمة العملاء (100 متدرب)
 3. برامج تنمية المهارات المتقدمة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وبرنامج البحث والتطوير وبناء القدرات.
- إطلاق منصة البيانات المفتوحة لعرض نسب المحتوى المحلي وأداء الموردين.
- إطلاق منصة ثقة لتقييم الموردين والمصنعين المحليين، ودعم قرارات الترسية بنسب المحتوى المحلي.



برامج نوعية بإسهامات بناءة:

- برامج مبادرات بناء القدرات
- تأهيل القيادات المستقبلية لقطاع المياه.
- برنامج القادة النسائية في قطاع المياه.
- برنامج كبار التنفيذيين في قطاع المياه.
- برنامج الواهب في الهيئة (HIPO).

(برنامج تمكين)

أكثر من 400

مواطن ومواطنة جرى تأهيلهم عبر البرنامج.

(برنامج النخبة)

تُقدِّم البرنامج بالتعاون مع شركات عالمية لنقل الخبرات والمعارف، بما يعزز تبادل المعرفة.

(برنامج الحوافز المعيارية التابع لوزارة الصناعة والثروة المعدنية)

22 فرصة

استثمارية صناعية أُطلقت في القطاع.



أبرز المشاريع:

مشروع تنفيذ الأنابيب والخزن الاستراتيجي لنظام نقل مياه الحلقى الشمالي في مدينة الرياض - المرحلة الثانية

المحتوى المحلي:

50% (آلية حد أدنى)

توريد وتنفيذ نظام نقل مياه رأس الخير - الرياض (H&I)

المحتوى المحلي:

45% (آلية حد أدنى)

توريد وتنفيذ نظام نقل مياه رأس الخير - الرياض (H&I) - مشروع إضافي

المحتوى المحلي:

44% (آلية حد أدنى)

توريد وتنفيذ أعمال الأنابيب والخزن الاستراتيجي بمشروع استكمال أنظمة نقل مياه عسير

المحتوى المحلي:

40% (آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي)

مشروع توريد وتنفيذ نظام نقل مياه نويبع - حجر

المحتوى المحلي:

45.25% (آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي)

إنشاء أنظمة نقل خزانات المغمس - المجموعة (B)

المحتوى المحلي:

49.37% (آلية حد أدنى)

توريد وتنفيذ أعمال الخزن الاستراتيجي بمحافظات شمال الرياض

المحتوى المحلي:

51.19% (آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي)

إنشاء خط الغاز الجاف لتغذية محطة التحلية والطاقة الكهربائية في ينبع - المرحلة الثالثة

المحتوى المحلي:

50% (آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي)

مشروع محطة التحويل الكهربائي في الخبر

المحتوى المحلي:

31.47% (آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي)

مشروع إنشاء وتأهيل بحيرات التبخير لمحطات معالجة المياه بالقطاع الأوسط

المحتوى المحلي:

35.74% (آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي)

تقديم خدمات الحوسبة السحابية لتشغيل وصيانة محطة (SAP)

المحتوى المحلي:

46% (آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي)

أعمال صيانة وزراعة وري المسطحات الخضراء بالساحلين الشرقي والغربي

المحتوى المحلي:

53.41% (آلية الحد الأدنى).





أبرز المشاريع

مشروعات نوعية تعزز المحتوى المحلي، وتدعم تخصيص قطاع المياه، مركزة على رفع نسب التوطين وتمكين الشركات الوطنية؛ بما يحقق الكفاءة التشغيلية ويعزز الاستدامة:

مشروعات التحلية

نسبة المحتوى المحلي:

61.41% خلال مرحلة التشغيل

معالجة مياه الصرف الصحي

نسبة المحتوى المحلي:

66.59% خلال مرحلة التشغيل والصيانة

محطة رابع المستقلة (المرحلة الرابعة) لإنتاج المياه المحلاة

نسبة المحتوى المحلي:

40%

الحاير لمعالجة مياه الصرف الصحي

نسبة المحتوى المحلي:

50%

خطوط أنابيب نقل المياه المستقل في الرياض - رابع

نسبة المحتوى المحلي:

40%

تحويل الشعبة 3 إلى محطات تحلية مياه مستقلة

نسبة المحتوى المحلي:

40% نسبة التوطين

الجبيل (المرحلتين الرابعة والسادسة) لإنتاج المياه

نسبة المحتوى المحلي:

40%

الخزن الاستراتيجي المستقل للمياه المحلاة في جعرانة

نسبة المحتوى المحلي:

40%



الخاتمة

حقق قطاع المياه في المملكة قصة نجاح وطنية متكاملة، تجلّت في قدرته على الجمع بين تلبية الاحتياج التنامي للمياه وبين دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال برامج ومبادرات لتعزيز المحتوى المحلي، وتوطين الصناعة، وتحفيز البحث والابتكار، وإنشاء مراكز تدريب وبحث وتطوير. ومنذ بدايات التوطين الأولى في القطاع، وحق التوسّع الاستراتيجي في توطين التقنيات والصناعات المرتبطة بنقل المياه ومعالجتها، تقدّم القطاع نحو تحقيق استقلال صناعي وابتكاري. وقد أسهمت هذه الجهود في رفع نسبة المحتوى المحلي في الناتج المحلي، وتوطين فرص صناعية، وتعزيز قدرات الكوادر الوطنية، وتمكين المنشآت والمصانع المحلية، وتوطين سلاسل الإمداد الحيوية. كما رشّخت المملكة مكانتها كقوة صناعية عالمية في مجال المياه وتقنياتها.

منظومات حديثة لتنقية المياه الجوفية أطلقتها الهيئة السعودية للمياه

- بتصميم كوادر سعودية بالكامل.
- تزويد المناطق النائية بالمياه باستخدام الطاقة المتجددة.
- متوسط استهلاك الطاقة:
- 1. المحطات الكبيرة: 2.68 كيلوواط/متر مكعب.
- 2. المحطات الصغيرة: 2.27 كيلوواط/متر مكعب.
- 3. محطة خيبر: 3.3 كيلوواط/متر مكعب.
- تحسين الكفاءة، وخفض الانبعاثات، ورفع جودة مياه الشرب.
- برنامج «ندلب».
- توطين تقنيات التحلية.
- رفع نسبة تصنيع قطع الغيار محلياً من 40% إلى 70% بحلول عام 2030م.

مبادرة الرجيع الملحي (تبني منهجية الاقتصاد الدائري)

- تحويل الرجيع الملحي إلى منتجات صناعية.

جهود متواصلة نحو مستقبل أكثر استدامة

يواصل قطاع المياه تعزيز الابتكار والاستدامة الاقتصادية والصناعية، من خلال مضاعفة الأثر الاقتصادي للتوطين وتطوير الفرص الصناعية.

فرص استثمارية جديدة

- تطوير أنظمة نقل المياه.
- استخدام الطاقة المتجددة.
- نماذج تشغيلية وتمويلية مستدامة تقلل الاعتماد على الإنفاق الحكومي.
- تطوير الكوادر الوطنية.
- عقد 12 دورة تدريبية سنوية خلال السنوات الخمس القادمة.
- تخرج أكثر من 500 متدرب ومتدربة بحلول عام 2030م.

محلي.. آمن.. مُستدام



الهيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority